

القاهرة في: ٢٦ يناير ٢٠١٦

السيد/ رئيس مجلس الإدارة

بنك

في إطار ما قام به البنك المركزي المصري من خطوات من شأنها تعزيز الثقة في الاقتصاد القومي وتنظيم العملية الاستيرادية والعمل على إحكام الرقابة على المعاملات بالعملات الأجنبية، ومنها التعليمات المتعلقة بوضع حد أقصى للإيداع النقدي بالعملات الأجنبية لدى البنوك، بحيث لا يتجاوز ١٠ آلاف دولار أمريكي – أو ما يعادله بالعملات الأجنبية - خلال اليوم وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار أمريكي خلال الشهر، وعملاً على تيسير الاستيراد للسلع والمنتجات الأساسية، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ٢٠ يناير ٢٠١٦ ما يلي:

١. زيادة الحد الأقصى للإيداع النقدي بالنسبة للأشخاص الاعتبارية بغرض مقابلة الاحتياجات لتغطية العمليات الاستيرادية ليصبح ٢٥٠ ألف دولار أمريكي شهرياً – أو ما يعادله بالعملات الأجنبية – وبدون حد أقصى للإيداع اليومي، وذلك للسلع والمنتجات الأساسية التالية:

- أ- السلع الغذائية الأساسية والتموينية.
 - ب- الآلات ومعدات الإنتاج وقطع الغيار.
 - ج- السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج والخامات.
 - د- الأدوية والامصال والكيماويات الخاصة بها.
- ويعتبر جزء أو كل الرصيد غير المستخدم من الإيداعات النقدية خلال الشهر لتلبية عمليات استيرادية جزء من الحد الأقصى للإيداعات النقدية في الشهر التالي.

٢. يستمر سريان التعليمات المتعلقة بوضع حد أقصى للإيداع النقدي بالعملات الأجنبية بواقع ١٠ آلاف دولار أمريكي – أو ما يعادله بالعملات الأجنبية - خلال اليوم وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار أمريكي خلال الشهر دون تعديل لكل مما يلي:

- أ- الأفراد الطبيعيون.
- ب- الأشخاص الاعتبارية بخلاف ما ورد أعلاه.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالقرار المذكور اعتباراً من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق عامر